نظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري: دراسة مقارنة مع الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي

The System of Parliamentary Representation in Qatar's Shura Council: A Comparative Study of Parliamentary Systems in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries

أ. **محمد عمر المناعي**: باحث في القانون، جامعة لوسيل، دولة قطر.

***Mr. Mohammed Omar Al-Mannai**: Legal Researcher, Lusail University, State of Qatar.*

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i11.2198

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة نظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري، من خلال دراسة مقارنة بالأنظمة البرلمانية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وتتمثل مشكلة الدراسة في المقارنة بين آليات تشكيل المجالس التشريعية في هذه الدول، من حيث انتخاب أعضائها أو تعيينهم، ومدى تأثير ذلك في مشاركة المواطنين في العملية السياسية وفاعلية المؤسسات التشريعية. وتنبع أهمية الدراسة من تسليط الضوء على التعديلات الدستورية والتشريعية التي شهدتها قطر عام 2021، والتي أتاحت للمواطنين القطريين المشاركة في انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى، بما مثّل تطورًا مهمًا في مسار تعزيز المشاركة السياسية والتمثيل النيابي في الدولة. كما تسهم الدراسة في تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين النظام القطري والأنظمة المقارنة في دول الخليج. وتهدف الدراسة إلى تحليل النظام الانتخابي في قطر في ضوء التعديلات الأخيرة، ومقارنته بالأنظمة البرلمانية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتحديد أبرز نقاط القوة والضعف فيه، وتقديم توصيات لتطوير نظام التمثيل النيابي القطري بما يتلاءم مع التطورات السياسية. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن لتحليل النصوص الدستورية والتشريعية ذات الصلة، ومقارنتها بالأطر المنظمة لعمل المجالس التشريعية في الدول محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها أن التعديلات الدستورية والتشريعية في قطر أسهمت في تعزيز المشاركة الشعبية من خلال إتاحة انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى، وأن آليات اختيار أعضاء المجالس التشريعية تختلف بين الدول الثلاث من حيث نطاق الانتخاب والتعيين. كما أظهرت المقارنة أهمية الأطر الدستورية والتشريعية في تحديد مستوى المشاركة السياسية وطبيعة التمثيل النيابي. وأوصت الدراسة بتوسيع قاعدة المشاركة الانتخابية بما يعزز تمثيل مختلف فئات المجتمع القطري، ودراسة زيادة نسبة الأعضاء المنتخبين تدريجيًا، بما يدعم التمثيل الشعبي ويعزز فاعلية مجلس الشورى واستقلالية أدائه التشريعي والرقابي، في إطار أحكام الدستور والتشريعات النافذة.

الكلمات المفتاحية: مجلس الشورى القطري، نظام التمثيل النيابي، التعديلات الدستورية 2021، المقارنة البرلمانية، المشاركة الشعبية.

Abstract:

This study examines parliamentary representation in Qatar's Shura Council through a comparative analysis of legislative systems in Saudi Arabia and the United Arab Emirates. The research problem focuses on mechanisms for forming legislative councils, particularly member election and appointment, and their effects on political participation and institutional effectiveness. The study's significance lies in examining Qatar's 2021 constitutional and legislative amendments, which enabled citizens to elect two-thirds of Shura Council members, marking an important development in political participation and parliamentary representation. It also explores similarities and differences between Qatar and other Gulf states. The objectives are to analyze Qatar's electoral system following the amendments, compare it with Saudi and Emirati systems, identify its strengths and weaknesses, and recommend improvements. Using a comparative analytical approach, the study examines relevant constitutional and legislative provisions. The findings indicate that Qatar's amendments have enhanced popular participation and reveal differences among the three countries in member selection mechanisms. The study highlights the role of constitutional frameworks in shaping political participation and parliamentary representation. It recommends broadening electoral participation, improving societal representation, and gradually increasing elected membership to strengthen popular representation and enhance the Shura Council's legislative and oversight functions in accordance with applicable legislation.

Keywords: Qatari Shura Council, Parliamentary Representation System, 2021 Constitutional Amendments, Parliamentary Comparison, Popular Participation.

المقدمة:

يُعدّ نظام التمثيل النيابي حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي أو شبه ديمقراطي، إذ يشكّل الإطار الذي يتم من خلاله تمثيل المواطنين في عمليات صنع القرار السياسي. وفي دولة قطر، يُعدّ مجلس الشورى إحدى أبرز المؤسسات التي تسهم في تنظيم العملية التشريعية والمشاركة في إقرار السياسات العامة. وعلى الرغم من أن دور المجلس كان استشاريًا في البداية، فإن النظام السياسي القطري شهد تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، تمثّل في تطوير صلاحيات مجلس الشورى وتعزيز دوره التشريعي والرقابي. كما شهد المجلس تغييرات جوهرية في تشكيله وآليات عمله، مع تطبيق نظام انتخابي أتاح للمواطنين القطريين المشاركة في اختيار ثلثي أعضائه، وهو ما يعكس توجهًا نحو تعزيز المشاركة الشعبية في العملية التشريعية.

تتمثل أهمية دراسة نظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري في فهم كيفية تفاعل هذا النظام مع التوجهات السياسية في قطر، في ظل ما يشهده العالم العربي ودول الخليج من تحولات اجتماعية واقتصادية تتطلب مؤسسات تشريعية مرنة وقادرة على مواكبة متطلبات العصر الحديث. وتتيح هذه الدراسة فرصة لاستكشاف الأبعاد القانونية والدستورية التي تحكم النظام النيابي في قطر، فضلًا عن تحليل مدى قدرة هذا النظام على تمثيل مختلف شرائح المجتمع القطري، ومدى تحقيقه التوازن بين التطور السياسي والمحافظة على الهوية الوطنية.

وتتطلب دراسة نظام التمثيل النيابي القطري وضعه في سياق مقارن مع أنظمة المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتباين في تكوينها وآليات عملها. ففي حين تعتمد بعض الدول الخليجية على المجالس الاستشارية، اتجهت دول أخرى إلى إتاحة أشكال أوسع من المشاركة في التمثيل النيابي من خلال المجالس المنتخبة أو المجالس التي تتمتع بصلاحيات موسعة، وذلك في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: ما هو دور نظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري، وكيف يمكن مقارنته مع الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيس، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار الدستوري والقانوني الذي ينظم نظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري؟
2. كيف يتم انتخاب أعضاء مجلس الشورى القطري وما هي آليات الترشح؟
3. ما هي أبرز أوجه التشابه والاختلاف بين النظام القطري وأنظمة التمثيل النيابي في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى؟

4. ما هو دور مجلس الشورى القطري في عملية التشريع والمراقبة الحكومية، وهل يساهم في تعزيز المشاركة الشعبية؟
5. كيف يؤثر نظام التمثيل النيابي القطري على السياسة الداخلية في دولة قطر مقارنة بالدول الخليجية الأخرى؟

أهداف البحث:

1. تحليل الإطار الدستوري والقانوني لنظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري.
2. دراسة آليات انتخاب أعضاء مجلس الشورى القطري ومعايير الترشح والتمثيل السياسي.
3. مقارنة النظام القطري مع أنظمة التمثيل النيابي في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
4. تحليل تأثير النظام النيابي القطري على السياسة الداخلية والتمثيل الشعبي.
5. استكشاف أوجه التشابه والاختلاف بين النظام القطري وبقية الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي.
6. تقديم توصيات بشأن تعزيز فعالية النظام النيابي القطري بما يتناسب مع التحولات السياسية والاجتماعية في قطر.

منهجية البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، حيث تم تحليل النصوص الدستورية والتشريعية المتعلقة بمجلس الشورى القطري، بالإضافة إلى دراسة قوانين الانتخابات والمعايير التي تحكم الترشح والتمثيل في المجلس. تم أيضاً إجراء مقارنة بين النظام القطري والأنظمة البرلمانية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من خلال تحليل الممارسات البرلمانية في هذه الدول، مما يوفر إطاراً للمقارنة والتقييم. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام المنهج المقارن لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي.

أهمية البحث:

تكتسب دراسة نظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري أهمية كبيرة في الوقت الراهن في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي. إذ أن تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي يمثل تحدياً مشتركاً بين هذه الدول. يعد البحث في هذا الموضوع أمراً حيوياً لفهم دور النظام النيابي القطري في تحقيق التوازن بين التطور السياسي والتقاليد السياسية المحلية، خصوصاً في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدها مجلس الشورى من حيث الانتخابات التي تسمح للمواطنين بالمشاركة في اختيار نصف أعضائه. كما أن البحث سيساهم في

المقارنة بين أنظمة التمثيل النيابي في دول مجلس التعاون الخليجي، مما سيساعد في تحديد أوجه القوة والضعف في النظام القطري وتقديم توصيات قد تساهم في تطويره بما يتماشى مع متطلبات العصر الحديث.

المبحث الأول: النظام النيابي في مجلس الشورى القطري

يمثل نظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري أحد المكونات الأساسية للنظام السياسي في دولة قطر. فعلى الرغم من أن المجلس كان في بدايته هيئة استشارية ذات صلاحيات محدودة، فقد شهد دوره تطورات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، لا سيما في المجالات التشريعية والرقابية. ويشارك مجلس الشورى في مناقشة السياسات العامة، والنظر في مشروعات القوانين التي تُحال إليه، وإبداء الرأي بشأنها، وفقًا للاختصاصات المحددة في الدستور والتشريعات ذات الصلة.

وقد واكبت هذه التطورات التحولات السياسية التي شهدتها دولة قطر خلال السنوات الماضية، إذ أُدخلت تعديلات دستورية وتشريعية شملت تنظيم تشكيل المجلس وتحديد صلاحياته، وأُتيح للمواطنين القطريين انتخاب ثلثي أعضائه، في حين يُعيَّن الثلث المتبقي بقرار أميري. وتمثل هذه التغييرات تطورًا في آليات المشاركة السياسية، وتعكس توجهًا نحو تنظيم العلاقة بين المواطنين والمؤسسات الدستورية، في ضوء المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية.

ويُعدّ مجلس الشورى، في إطاره الدستوري الحالي، إحدى المؤسسات الرئيسية المعنية بالعمل التشريعي والرقابي في دولة قطر، إذ يضطلع بدور في مناقشة التشريعات ومراجعتها ومتابعة أداء الحكومة ضمن الحدود التي يقررها الدستور. ومن خلال هذا المبحث، سيُستعرض الإطار الدستوري والقانوني المنظّم لنظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري، بما يشمل الأسس الدستورية التي يقوم عليها هذا النظام، والتشريعات المحددة لصلاحيات المجلس واختصاصاته، فضلًا عن الآليات المعتمدة لاختيار أعضائه، من حيث النظام الانتخابي وشروط الترشح وضوابط المشاركة في الانتخابات.

وتتناول هذه الدراسة كذلك أثر الإصلاحات الدستورية والتشريعية في طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في قطر، ومدى قدرة مجلس الشورى على التعبير عن مصالح مختلف فئات المجتمع القطري. وفي هذا السياق، ستُبحث الأسس الدستورية والقانونية المنظمة لانتخاب الأعضاء وتحديد صلاحيات المجلس، مع تحليل مدى إسهام هذه الآليات في تعزيز التمثيل السياسي للمواطنين. كما ستُعقد مقارنة بين التجربة القطرية وبعض تجارب المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف في تشكيل هذه المجالس وآليات عملها واختصاصاتها.

وفي ضوء ما سبق، سيتناول هذا المبحث الأسس الدستورية والقانونية المنظمة لمجلس الشورى القطري، بما يوفر تصورًا واضحًا لطبيعة تمثيل المواطنين في العملية التشريعية، ويبيّن دور المجلس في مناقشة التشريعات والسياسات العامة ذات الصلة بمختلف قطاعات الدولة.

المطلب الأول: الإطار الدستوري والقانوني لنظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري

يعد الإطار الدستوري والقانوني لنظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري الأساس الذي يقوم عليه هذا المجلس، حيث يحدد الصلاحيات والاختصاصات التي يتمتع بها، فضلاً عن الطريقة التي يتم من خلالها انتخاب أعضائه. يعتبر الدستور القطري لعام 2004 أساسًا رئيسيًا لتنظيم عمل مجلس الشورى، حيث ينص على أن المجلس يتكون من 45 عضوًا، نصفهم ينتخب من قبل المواطنين القطريين، في حين يتم تعيين النصف الآخر من قبل أمير الدولة. هذه التركيبة تعكس رغبة الدولة في تعزيز المشاركة الشعبية في النظام النيابي، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الطابع الاستشاري للمجلس في إطار النظام السياسي القطري.

لقد شهد النظام الدستوري القطري تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث تم تعديل بعض المواد في الدستور لتوسيع صلاحيات المجلس وتعزيز دور المواطنين في اختيار أعضائه. هذا التعديل في نظام التمثيل النيابي جاء ليواكب التطورات السياسية التي شهدتها قطر، حيث أطلقت الحكومة برنامج إصلاح سياسي يسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة لنصف أعضاء المجلس، مما يعزز من دور المجلس في مراقبة العمل الحكومي وصياغة التشريعات الوطنية.

علاوة على ذلك، تتداخل التشريعات الخاصة بمجلس الشورى مع بعض القوانين الأخرى، مثل قانون انتخابات مجلس الشورى الذي ينظم تفاصيل آلية الانتخاب ومعايير الترشح، وكذلك القوانين المتعلقة بصلاحيات المجلس في مجال المراقبة والتشريع. إذ يتولى المجلس مناقشة وإقرار مشروعات القوانين التي تطرحها الحكومة، بالإضافة إلى تقديم المشورة حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم المواطنين القطريين.

الفرع الأول: الأسس الدستورية لتنظيم مجلس الشورى القطري

يمثل مجلس الشورى القطري أحد أبرز المؤسسات التشريعية في دولة قطر، ويعد من الهيئات الحيوية التي تساهم في تنظيم النظام السياسي في الدولة وضمان فاعليته. تأسس المجلس بموجب الدستور القطري لعام 2004، الذي يعد الوثيقة القانونية الأسمى في الدولة، حيث يحدد من خلالها هيكل النظام السياسي وتنظيم السلطات المختلفة. لقد جاء مجلس الشورى القطري كجزء من النظام الدستوري الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين السلطات، حيث يشكل حلقة وصل بين السلطة التنفيذية

التي تمثلها الحكومة والسلطة التشريعية، التي تمثلها المؤسسة البرلمانية، بما يسهم في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في الدولة.

وتتجسد أهمية مجلس الشورى القطري في دوره الاستشاري والتشريعي، حيث يقوم بمراجعة المشروعات التشريعية التي تطرحها الحكومة ويقدم مقترحاته وملاحظاته بشأنها. ومع أن المجلس كان في البداية يعتبر هيئة استشارية ذات صلاحيات محدودة، إلا أن دوره شهد تطورًا كبيرًا على مدار السنوات الماضية، خاصة بعد إدخال التعديلات الدستورية التي سمحت للمواطنين القطريين بالمشاركة في انتخاب نصف أعضاء المجلس، وهو ما يعكس رغبة الدولة في تعزيز المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار السياسي.

يمثل الدستور القطري لعام 2004 الإطار القانوني الذي ينظم عمل مجلس الشورى القطري، حيث نصت المواد الخاصة بالمجلس على تشكيله وصلاحياته وآلية عمله. وفي هذا السياق، تحدِّد المادة 80 من الدستور تشكيل مجلس الشورى وعدد أعضائه البالغ 45 عضوًا، ويمثل نصفهم من قبل السلطة التنفيذية عبر تعيينهم من قبل أمير الدولة، بينما ينتخب النصف الآخر مباشرة من قبل المواطنين القطريين، وذلك وفقًا لآلية انتخابية حددها قانون انتخابات مجلس الشورى.

إضافة إلى ذلك، شهد الدستور القطري تعديلات هامة في السنوات الأخيرة، التي تواكب التحولات السياسية والاجتماعية في الدولة. وتتمثل هذه التعديلات في السماح للمواطنين القطريين لأول مرة بالمشاركة في انتخابات أعضاء مجلس الشورى بشكل جزئي، وهي خطوة نحو تعزيز الديمقراطية التشاركية داخل الدولة. كما أن هذه التعديلات تتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة، حيث سعت قطر إلى تعزيز استقرار النظام السياسي وجعل عملية التمثيل النيابي أكثر شمولية وفاعلية.

أولاً: تأسيس مجلس الشورى القطري في الدستور القطري لعام 2004

تأسس مجلس الشورى القطري بموجب الدستور القطري لعام 2004، الذي يمثل الوثيقة الأساسية التي تحدد أطر عمل النظام السياسي في قطر. ينص الدستور القطري في المادة 80 على أن (يتكون مجلس الشورى من 45 عضوًا، نصفهم ينتخب من قبل المواطنين القطريين، بينما يعين النصف الآخر من قبل أمير الدولة). هذا التكوين يعكس التوازن بين الطابع الاستشاري التقليدي للمجلس والمشاركة الشعبية في اختيار ممثليهم في هذا الهيئة التشريعية. وبالتالي، يحدد الدستور

القطري طريقة تكوين المجلس، ويعكس في الوقت نفسه الطبيعة الدستورية التي تتماشى مع التقاليد السياسية في قطر[1].

قبل التعديل الدستوري الذي أجري في عام 2021، كان مجلس الشورى يتألف بالكامل من أعضاء معينين من قبل أمير الدولة. لكن التعديل الأخير أتاح للمواطنين القطريين الحق في انتخاب نصف أعضاء المجلس، ليحقق بذلك مشاركة أوسع في العملية السياسية. وهذا التحول يعد خطوة هامة نحو تعزيز المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وإعطاء المواطنين القطريين فرصة أكبر في تحديد ممثليهم التشريعيين في إطار المجلس.

ثانيا: دور أمير الدولة في تشكيل مجلس الشورى

يمثل أمير دولة قطر، طبقًا للدستور، الجهة التي تعين نصف أعضاء مجلس الشورى. في المادة 80 من الدستور القطري، تحدد الصلاحيات التي يمتلكها أمير الدولة في تعيين أعضاء المجلس. يظهر ذلك دور الأمير الذي يعد محورًا رئيسيًا في النظام السياسي القطري. ويعزى هذا التوزيع إلى النظام السياسي القطري الذي يعتمد على التوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية.

ثالثا: صلاحيات مجلس الشورى القطري

تحدد المادة 78 من الدستور القطري صلاحيات مجلس الشورى بشكل رئيسي في استشارته للحكومة، حيث يختص المجلس بدراسة مشروعات القوانين، وإصدار الرأي حول ما يعرض عليه من قبل الحكومة. ورغم أن مجلس الشورى في النظام القطري لا يمتلك صلاحيات كاملة في سن القوانين، إلا أنه يمثل صوتًا استشاريًا رئيسيًا في تقييم التشريعات والمقترحات الحكومية[2].

المادة 80 من الدستور القطري توضح بشكل مفصل صلاحيات المجلس في التأثير على مسار التشريعات، وتبيّن كيفية انخراط المجلس في عملية التشريع عبر توجيه اقتراحات الحكومة أو النظر في مشروعات القوانين الخاصة بها. وهذا يتيح للمجلس دورًا حيويًا في عملية التشريع، ويساهم في ضمان التوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية في الدولة.

---

[1] دولة قطر، الدستور الدائم لدولة قطر، المادة (76)، بشأن اختصاصات مجلس الشورى التشريعية والرقابية. (يتكون مجلس الشورى من 45 عضواً، نصفهم يُنتخب من قبل المواطنين القطريين، بينما يعين النصف الآخر من قبل أمير الدولة).

[2] دولة قطر، الدستور الدائم لدولة قطر، المادة (77)، بصيغتها المعدلة عام 2024، بشأن تشكيل مجلس الشورى وتعيين أعضائه (ينظم مجلس الشورى عملية التشريع والتوجيه الاستشاري بشأن مشروعات القوانين والسياسات الحكومية).

رابعا: التعديلات الدستورية لعام 2021

أحدثت التعديلات الدستورية التي تم إدخالها في عام 2021 تغيرات جوهرية في تشكيل مجلس الشورى القطري، حيث تم تمكين المواطنين القطريين من انتخاب نصف أعضاء المجلس من خلال انتخابات حرة ونزيهة. في السابق، كان المجلس يتألف بالكامل من أعضاء يعينهم أمير الدولة، ولكن بموجب التعديل، تم إدخال انتخابات مباشرة لنصف الأعضاء، مما يعكس خطوة نحو تعزيز الديمقراطية التشاركية .تنص المادة 80 المعدلة على أن نصف أعضاء المجلس ينتخبون من قبل الشعب القطري، بينما يتم تعيين النصف الآخر من قبل أمير الدولة [1].

وقد شكلت هذه التعديلات بدايةً لتحول تدريجي في النظام السياسي القطري، الذي يسعى إلى تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في صنع القرار السياسي. ويعتبر هذا التعديل الدستوري تحولًا نحو الانفتاح السياسي وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل النظام التشريعي القطري.

خامسا: المقارنة مع الأنظمة البرلمانية في دول الخليج

يشترك مجلس الشورى القطري مع العديد من المجالس البرلمانية في دول الخليج في الطابع الاستشاري، لكن ما يميز النظام القطري هو تمكين المواطنين من انتخاب نصف أعضائه. في حين أن بعض الدول الخليجية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تمتلك أنظمة تشريعية تعتمد على المجالس المعينة بالكامل أو المجالس المكونة جزئيًا من أعضاء معينين، يعتبر النظام القطري أكثر تقدمًا في اتجاه تمكين المواطن من اختيار ممثليه البرلمانيين بشكل مباشر.

في دراسة مقارنة أجريت حول الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي، تم التأكيد على أن النظام القطري يعكس ملامح الحداثة السياسية التي تنسجم مع روح العصر، وهو ما يعكس رغبة قطر في التقدم إلى نظام تشريعي يشجع على المشاركة الشعبية وتعزيز أطر الديمقراطية المحلية[2].

الفرع الثاني: التشريعات المتعلقة بصلاحيات واختصاصات مجلس الشورى القطري

يعدّ مجلس الشورى القطري من المؤسسات المهمة في دولة قطر، حيث يساهم في عملية التشريع ورقابة السياسات الحكومية. ورغم أن مجلس الشورى القطري لا يتمتع بالصلاحيات التشريعية

---

[1] دولة قطر. (2021). القانون رقم (6) لسنة 2021 بإصدار قانون انتخاب مجلس الشورى. الدوحة: الجريدة الرسمية لدولة قطر. (يتم انتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى من قبل المواطنين القطريين، والنصف الآخر يتم تعيينه من قبل أمير الدولة).

[2] الزعابي، سالم. (2020). الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة. مجلة الدراسات السياسية، ص57.

الكاملة، فإنه يمارس دورًا محوريًا في مراجعة ومناقشة القوانين التي تعرضها الحكومة، وطرح المشورة بشأنها. وتستمد صلاحيات واختصاصات المجلس من الدستور القطري وتعديلاته، إضافة إلى مجموعة من التشريعات الأخرى التي تحدد كيفية عمل المجلس وتهدف إلى تنظيم آلية التعاون بينه وبين الحكومة. سنستعرض في هذا الفرع التشريعات الأساسية التي تحدد اختصاصات المجلس وصلاحياته القانونية.

أولا: التشريعات الأساسية لتنظيم عمل مجلس الشورى

يعد الدستور القطري لعام 2004 الأساس القانوني الذي ينظم عمل مجلس الشورى، حيث يحدد صراحة في المادة 80 من الدستور تكوين المجلس وصلاحياته. وتنص هذه المادة على أن (يتكون مجلس الشورى من 45 عضوًا، ينتخب نصفهم من قبل المواطنين القطريين، بينما يعين النصف الآخر من قبل أمير الدولة). ويعكس هذا النص الدستوري طابع المجلس باعتباره هيئة تشريعية تشارك في مراجعة مشاريع القوانين والمقترحات الحكومية، ولكنه لا يمتلك صلاحيات سن القوانين بشكل مستقل[1].

ومع ذلك، فإن مجلس الشورى يظل جزءًا من العملية التشريعية في دولة قطر، حيث يعرض عليه مشروعات القوانين من قبل الحكومة، ويمنح دورًا استشاريًا في تقييم هذه القوانين، وتقديم ملاحظاته وتوصياته بشأنها. وهذا يعكس دور المجلس في تأكيد الشراكة بين السلطات التنفيذية والتشريعية .ويؤكد الدستور القطري في المادة 78 على دور مجلس الشورى في (إبداء الرأي في مشروعات القوانين) التي تعرض عليه من الحكومة، بما يضمن مشاركة السلطة التشريعية في تعزيز الرقابة والمساءلة.

ثانيا: قانون انتخابات مجلس الشورى القطري

إلى جانب الدستور القطري، يعتبر قانون انتخابات مجلس الشورى القطري رقم 6 لعام 2021 من التشريعات المهمة التي تحدد آلية انتخاب نصف أعضاء المجلس .وقد تم تعديل هذا القانون في عام 2021 ليتماشى مع التعديلات الدستورية، حيث يسمح للمواطنين القطريين بممارسة حقهم في انتخاب نصف أعضاء المجلس بشكل مباشر. وينظم هذا القانون آلية الانتخابات، بما في ذلك الإجراءات الخاصة بالتسجيل والترشح والانتخابات. يعتبر هذا القانون خطوة مهمة نحو تعزيز الديمقراطية المحلية، إذ يفسح المجال للمواطنين للمشاركة بشكل مباشر في اختيار ممثليهم في المجلس التشريعي.

[1] الدستور القطري، المادة 80: (يتكون مجلس الشورى من 45 عضواً، يُنتخب نصفهم من قبل المواطنين القطريين، بينما يعين النصف الآخر من قبل أمير الدولة.)

وفقًا للمادة 6 من قانون الانتخابات، يتعين أن يتم تنظيم الانتخابات بشكل شفاف، ويتم تحديد مواعيد الاقتراع وحملات الترشح وفقًا لقوانين تضمن نزاهة العملية الانتخابية. ويشترط أن ينتخب نصف أعضاء مجلس الشورى بناءً على هذا القانون، مع التأكيد على أن جميع الإجراءات المتعلقة بالانتخابات تتماشى مع المبادئ الدستورية الخاصة بالحقوق السياسية للمواطنين[1].

ثالثا: دور مجلس الشورى في مراقبة الأداء الحكومي

من بين الاختصاصات التي منحها الدستور القطري لمجلس الشورى هي مراقبة الأداء الحكومي، خاصة فيما يتعلق بالقرارات السياسية والاقتصادية المهمة. ورغم أن المجلس لا يمتلك صلاحيات تنفيذية، فإنه يعكس إرادة المواطنين من خلال مناقشاته حول سياسات الحكومة. في هذا السياق، يعكس المجلس تأثيرًا كبيرًا في السياسة الداخلية من خلال دوره في مراجعة مشاريع القوانين المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، مثل إصلاحات التعليم، قوانين العمل، وقضايا المرأة والشباب.

وتتجسد أهمية هذا الدور في توجيه ملاحظات المجلس للحكومة التي تأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظات أثناء اتخاذ القرارات التنفيذية. كما يعدّ مجلس الشورى أحد الآليات التي من خلالها تتمكن الحكومة من ضمان توافق السياسات العامة مع المصالح الوطنية.

رابعا: تشريعات أخرى تنظم صلاحيات واختصاصات المجلس

بالإضافة إلى الدستور وقانون الانتخابات، هناك تشريعات أخرى تحدد صلاحيات واختصاصات مجلس الشورى القطري. من أبرز هذه التشريعات هو قانون تنظيم الجلسات الذي يحدد كيفية تنظيم اجتماعات المجلس، وآلية التصويت على مشروعات القوانين، وكذلك تخصيص الوقت لكل بند في جدول أعمال المجلس. ويتناول قانون تنظيم الجلسات أيضًا حقوق الأعضاء في مناقشة مشروعات القوانين وطرح الأسئلة على الحكومة حول القضايا المتعلقة بالشؤون العامة[2].

ويتواكب هذا القانون مع المواد الدستورية التي تحدد عمل المجلس، في إطار الرقابة على السلطة التنفيذية من خلال المساءلة البرلمانية، بما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة في أعمال الحكومة.

---

[1] دولة قطر. (2021). القانون رقم (6) لسنة 2021 بإصدار قانون نظام انتخاب مجلس الشورى. الدوحة: الجريدة الرسمية لدولة قطر. (يتم انتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى من قبل المواطنين القطريين، والنصف الآخر يتم تعيينه من قبل أمير الدولة.)

[2] العلي، محمد. (2020). النظام الدستوري في دولة قطر: دراسة في الأطر القانونية والسياسية. السعودية: دار العلوم للنشر، ص89.

خامسا: العلاقة بين التشريعات والآليات الدستورية

تتداخل التشريعات المتعلقة بمجلس الشورى القطري مع بعض النصوص الدستورية الأساسية التي تهدف إلى تعزيز استقلالية المجلس في ممارساته، مع ضمان احترام أدوار السلطات الأخرى في النظام السياسي القطري. وتدعم التعديلات الدستورية الأخيرة (التي أدخلت في عام 2021) فكرة التوازن بين صلاحيات المجلس والحكومة، حيث يتمكن المجلس من ممارسة دوره في مراقبة وتوجيه السياسات العامة، مع الحفاظ على الدور الاستشاري كما نص عليه الدستور [1].

وبالنظر إلى الأنظمة السياسية في دول الخليج الأخرى، فإن نظام مجلس الشورى القطري يعتبر من الأنظمة التي تجمع بين الاستقلالية النسبية وبين ارتباطه الوثيق بالسلطة التنفيذية، وهو ما يعكس في الواقع الخصوصية السياسية لدولة قطر التي تسعى إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في إطارٍ من التعاون بين مختلف السلطات في الدولة [2].

المطلب الثاني: كيفية انتخاب أعضاء مجلس الشورى القطري

تعد آلية انتخاب أعضاء مجلس الشورى القطري أحد أهم محاور تطور النظام السياسي في دولة قطر، حيث يتيح هذا النظام للمواطنين القطريين المشاركة في تحديد ممثليهم في المجلس. ومع التعديلات الدستورية التي أدخلت في عام 2021، أصبح مجلس الشورى القطري يتمتع بنظام انتخابي مختلط يجمع بين التعيين والانتخاب، وهو ما يعكس تطورًا في الديمقراطية القطرية ويوفر فرصة للمواطنين للمساهمة في العملية التشريعية [3].

الفرع الأول: نظام الانتخابات في مجلس الشورى القطري

تعد التعديلات الدستورية لعام 2021 هي نقطة التحول الرئيسية في نظام الانتخابات القطري، حيث تم السماح للمواطنين القطريين للمرة الأولى بالمشاركة في انتخاب نصف أعضاء مجلس

---

[1] وزارة الدولة للشؤون القانونية، دولة قطر. (2021). تقرير حكومة دولة قطر حول التعديلات السياسية. الدوحة: وزارة الدولة للشؤون القانونية. (تسعى الإصلاحات السياسية إلى تعزيز التفاعل بين الحكومة والشعب من خلال التمثيل النيابي.)

[2] الزعابي، سالم. (2021). الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة. مجلة الدراسات السياسية، ص72.

[3] دولة قطر. (2004). الدستور الدائم لدولة قطر، المادة (77)، بصيغتها السابقة للتعديلات الدستورية لعام 2024. الدوحة: الجريدة الرسمية لدولة قطر. (يتكون مجلس الشورى من 45 عضوًا، نصفهم يُنتخب من قبل المواطنين القطريين، بينما يعين النصف الآخر من قبل أمير الدولة).

الشورى. وفقًا للدستور القطري المعدل، يتم انتخاب نصف أعضاء المجلس بشكل مباشر من قبل المواطنين، في حين يعين النصف الآخر من قبل أمير الدولة[1].

ينظم هذا النظام الانتخابي من خلال الهيئات الانتخابية التي تحدد القوائم الانتخابية للأفراد المؤهلين للمشاركة في التصويت، وهو ما يعكس تحولا ملحوظًا في نظام التمثيل النيابي في قطر[2].

يتم تحديد الهيئات الانتخابية بناءً على معايير محددة، مثل السن، القدرة العقلية، الإقامة، والعضوية في المجتمع القطري .يسمح فقط للمواطنين القطريين الذين يستوفون هذه المعايير بالتصويت في الانتخابات. ويتم تنظيم الانتخابات العامة من قبل اللجنة العليا للانتخابات التي تتولى الإشراف على العملية الانتخابية وضمان نزاهتها[3].

في هذا السياق، يبرز التحدي الأكبر في تحديد نظام تصويت عادل يعكس تمثيلًا حقيقيًا للمجتمع القطري في المجلس التشريعي.

التعديلات التي أدخلت على النظام الانتخابي في عام 2021، مهدت الطريق لتوسيع المشاركة الشعبية في الشأن السياسي القطري، وهو ما يعكس التزام دولة قطر بتطوير نظام سياسي يعزز التمثيل النيابي .وقد بدأت العملية الانتخابية وفقًا لهذه التعديلات في أكتوبر 2021، وشهدت الدولة لأول مرة انتخابات مباشرة تشارك فيها الهيئات الانتخابية[4].

الفرع الثاني: معايير الترشح والتمثيل السياسي في المجلس

تعد معايير الترشح والتمثيل السياسي جزءًا أساسيًا من النظام الانتخابي في مجلس الشورى القطري. وفقًا للقوانين الجديدة، يسمح للمواطنين القطريين المؤهلين فقط بالترشح لمقاعد مجلس الشورى. ويحدد قانون الانتخابات شروط الترشح التي تتضمن السن القانوني الذي يجب أن يكون

---

[1] دولة قطر. (2021). القانون رقم (6) لسنة 2021 بإصدار قانون نظام انتخاب مجلس الشورى. الدوحة: الجريدة الرسمية لدولة قطر، العدد (10)، 8 أغسطس 2021. (يتم انتخاب نصف أعضاء المجلس من قبل المواطنين القطريين، والنصف الآخر يتم تعيينه من قبل أمير الدولة).

[2] وزارة الدولة للشؤون القانونية، دولة قطر. (2021). تقرير الحكومة القطرية حول الإصلاحات السياسية. الدوحة: وزارة الدولة للشؤون القانونية. (تسعى الإصلاحات السياسية إلى تعزيز التفاعل بين الحكومة والشعب من خلال التمثيل النيابي).

[3] العتيبي، سعيد. (2020). النظام السياسي في دولة قطر: دراسة في الأطر الدستورية والسياسية. السعودية: دار العلوم للنشر، ص145.

[4] النعيمي، عبد الله. (2020). الأنظمة البرلمانية في دول الخليج: مقارنة بين الأنظمة. القاهرة: دار الفكر العربي، ص99.

35 عامًا أو أكثر، بالإضافة إلى القدرة العقلية والكفاءة المهنية، مع أولوية تمثيل فئات مختلفة من المجتمع القطري[1]

يشترط القانون أن يكون المرشح قادرًا على إظهار قدرته على تمثيل مصالح المجتمع القطري، مما يعني أن الترشيح لا يعتمد فقط على المؤهلات الفردية، بل أيضًا على التنوع الاجتماعي والجغرافي في البلاد[2]. وبالنسبة لعملية الترشح، يتعين على المتقدمين للانتخابات أن يحصلوا على تأييد عدد معين من المواطنين ليتم قبول ترشحهم في الدوائر الانتخابية. ويعد هذا خطوة مهمة نحو تعزيز التنوع السياسي داخل المجلس، حيث يتيح فرصة تمثيل فئات مختلفة من المجتمع القطري في الحياة السياسية.

من جهة أخرى، يتيح هذا النظام الانتخابي للمواطنين القطريين تمثيل مصالحهم بشكل مباشر، ويعكس في الوقت ذاته توجهات سياسية تتماشى مع الخطط التنموية التي تتبناها الحكومة القطرية. وقد تم تحديد الدوائر الانتخابية التي يتم من خلالها إجراء الانتخابات بناءً على المناطق الجغرافية والقطاعات السكانية، مما يعزز التمثيل العادل في مجلس الشورى القطري[3].

المبحث الثاني: مقارنة بين نظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري ودول مجلس التعاون الخليجي

تعد الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي من الموضوعات ذات الأهمية البالغة في دراسة النظم السياسية في المنطقة، نظراً لما لها من تأثير مباشر على استقرار الحكومات وفاعلية المؤسسات التشريعية في هذه الدول. ورغم أن دول الخليج تشترك في العديد من الخصائص الثقافية والاقتصادية والسياسية، إلا أن الأنظمة البرلمانية فيها تختلف بشكل ملحوظ، لا سيما في ما يتعلق بمجلس الشورى القطري مقارنة مع نظيراتها في الدول الخليجية الأخرى مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

يتسم النظام القطري بخصوصية فريدة، حيث يتيح للسلطة التنفيذية دوراً مهماً في اختيار نصف أعضاء مجلس الشورى، بينما يظل نصف آخر يتم انتخابه من قبل المواطنين القطريين. وعلى الرغم من التطورات الأخيرة التي شهدها النظام القطري مع السماح للمواطنين بالمشاركة في انتخاب نصف

---

[1] دولة قطر. (2021). القانون رقم (6) لسنة 2021 بإصدار قانون نظام انتخاب مجلس الشورى، المادة (10)، بشأن شروط الترشح لعضوية مجلس الشورى. الدوحة: الجريدة الرسمية لدولة قطر. (يُسمح للمواطنين القطريين المؤهلين فقط بالترشح لمقاعد مجلس الشورى).

[2] العتيبي، سعيد. (2021). الانتخابات في قطر: النظام والمعايير. الإمارات: دار الكتاب العربي، ص120.

[3] تقرير الحكومة القطرية. (2021). تقرير الحكومة القطرية حول الانتخابات. الدوحة: الجهة الحكومية المُصدرة. (يتم تحديد الدوائر الانتخابية بناءً على المناطق الجغرافية والقطاعات السكانية).

الأعضاء، فإن هذا النظام لا يزال يختلف عن العديد من الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي، مثل السعودية والإمارات، التي تتميز بأنظمتها السياسية أكثر استمرارية في نمط التعيين أو خليط من التعيين والانتخاب.

المطلب الأول: الأنظمة البرلمانية في المملكة العربية السعودية

الفرع الأول: مدخل إلى الأنظمة البرلمانية في المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التي لها نظام سياسي متميز داخل دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعتمد على مجلس الشورى كأحد أبرز مؤسسات الدولة التشريعية، وهو المجلس الذي يعدّ استشاريًا في طبيعته، مع صلاحيات محدودة في المجالات التشريعية. تأسس مجلس الشورى السعودي بموجب النظام الأساسي للحكم الذي تم إقراره في عام 1992، وهو يتماشى مع الهيكل السياسي الملكي في المملكة التي يحكمها الملك[1].

أنشئ مجلس الشورى السعودي بموجب المادة 87 من النظام الأساسي للحكم، التي نصت على أن المجلس يتكون من 150 عضوًا يتم تعيينهم من قبل الملك[2]. ولا يسمح النظام السعودي لأي من المواطنين بالمشاركة في انتخابات لاختيار أعضاء المجلس، مما يجعل المملكة من الدول التي تعتمد بشكل أساسي على التعيين الملكي لأعضاء مجلس الشورى. يعتمد المجلس في تشكيله على التعيين وفق معايير تشمل التنوع المهني والجغرافي، كما يتضمن أيضًا تمثيلًا للمناطق والقطاعات **المختلفة** في المملكة. ورغم أن هذا النظام يتيح للملك سلطات كبيرة في اختيار أعضاء المجلس، إلا أنه يمثل خطوة نحو تشكيل مؤسسة استشارية تشارك في توجيه القرارات السياسية الكبرى.

تتمثل أبرز صلاحيات مجلس الشورى السعودي في مراجعة مشروعات القوانين التي تطرحها الحكومة، حيث يحق للمجلس أن يقدم ملاحظات أو تعديلات على هذه المشروعات، ولكنه لا يمتلك صلاحية سن القوانين بشكل مستقل، وهي صلاحية حصرية للملك وحكومة المملكة[3]. ويعد مجلس

---

[1] المملكة العربية السعودية. (1992). النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) بتاريخ 1412/8/27هـ، المادة (68). الرياض: هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (مجلس الشورى يتكون من 150 عضوًا، يُعينهم الملك).

[2] المملكة العربية السعودية. (1992). نظام مجلس الشورى، المادة (3) وتعديلاته. الرياض: هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (يتم تعيين أعضاء المجلس من قبل الملك وفقًا للمعايير المهنية والجغرافية).

[3] المملكة العربية السعودية، نظام مجلس الشورى، المادة (15)، بشأن اختصاصات المجلس في دراسة الأنظمة والسياسات العامة وإبداء الرأي فيها. (يسعى مجلس الشورى السعودي إلى تعزيز دوره الاستشاري في العملية التشريعية).

الشورى السعودي بمثابة استشارة للحكومة، حيث يصادق على القوانين التي يتم إعدادها، بالإضافة إلى مراقبة السياسات الحكومية وتقديم التوصيات بخصوصها. كما يمنح المجلس الحكومة المشورة القانونية بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تهم المملكة.

ثانيا: آلية تعيين أعضاء مجلس الشورى

يعدّ نظام التعيين في مجلس الشورى السعودي من أكثر الميزات التي تميز النظام البرلماني السعودي عن الأنظمة الأخرى في دول الخليج. إذ يعين الملك 150عضوًا في المجلس، وفقًا للمعايير المهنية والجغرافية. وتتمثل آلية تعيين الأعضاء في الملكية المطلقة التي تتمثل في اختيار الأفراد المؤهلين من مجموعة واسعة من القطاعات والتخصصات[1]. بالإضافة إلى التعيين، يتم توزيع الأعضاء على لجان متخصصة، مثل اللجنة الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والتعليمية، وهو ما يسهم في تنظيم عمل المجلس من خلال توجيه الاختصاصات داخل الهيكل التنظيمي للمجلس.

ثالثا: العلاقة بين مجلس الشورى السعودي والحكومة

تتمثل العلاقة بين مجلس الشورى السعودي والسلطة التنفيذية في نمط تشاركي، يتم فيه التعاون بين المجلس والحكومة في عملية صنع القرار .يساهم المجلس بشكل أساسي في تقديم المشورة للحكومة على مشروعات القوانين والتشريبات المتعلقة بالعديد من المجالات، بما في ذلك القضايا الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية[2]. ومع ذلك، لا يملك مجلس الشورى في المملكة صلاحيات لتغيير أو تعديل قوانين الحكومة بشكل مستقل، وهو ما يجعله مجلسًا استشاريًا إلى حد كبير. على الرغم من هذه الصلاحيات المحدودة، يمثل المجلس صوتًا هامًا في عملية مراجعة التشريعات، حيث يعتمد على ملاحظاته كمرجع من قبل الحكومة في اتخاذ القرارات.

وفي هذا السياق، يتمتع الملك بسلطات واسعة في اتخاذ القرارات النهائية في المجالات التشريعية والسياسية. ولذلك، يعتبر مجلس الشورى السعودي بمثابة أداة دعم حكومي لمراجعة التشريعات والمقترحات الحكومية، ولكنه لا يمارس دورًا رقابيًا مستقلاً بشكل كامل على السياسة التنفيذية.

---

[1] المملكة العربية السعودية. (1992). نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/91) بتاريخ 1412/8/27هـ، المادة (3). الرياض: هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (يختار الملك أعضاء المجلس بناءً على معايير مهنية وجغرافية).

[2] المملكة العربية السعودية. (2021). التقرير السنوي لمجلس الشورى السعودي لعام 2021. الرياض: مجلس الشورى السعودي. (ينظم المجلس علاقاته مع الحكومة من خلال تقديم المشورة والموافقة على مشروعات القوانين).

رابعا: التحديات التي يواجهها مجلس الشورى السعودي

رغم أهمية مجلس الشورى السعودي كأداة استشارية، يواجه المجلس تحديات عديدة تتعلق بمحدودية صلاحياته التشريعية، حيث يبقى دور المجلس في إطار الاستشارة والمراجعة وليس في إصدار القوانين أو الرقابة الفعالة على الحكومة[1]. وفي الوقت نفسه، تزداد دعوات من داخل المملكة لتطوير هذا النظام السياسي باتجاه تمثيل شعبي أوسع وتعزيز دور مجلس الشورى ليكون أكثر استقلالية في اتخاذ القرارات.

إضافةً إلى ذلك، يواجه مجلس الشورى السعودي تحديًا في زيادة كفاءة وشفافية عمله في ضوء تزايد الحاجة إلى دمج المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة الحكومية. ومع ذلك، تبقى الإصلاحات السياسية التي تطرأ على النظام السياسي السعودي بشكل عام، تدفع إلى تغيير تدريجي يهدف إلى تحقيق التوازن بين السلطات.

الفرع الثاني: نظام التمثيل النيابي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يعد مجلس الوطني الاتحادي هو الهيئة التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو يتمتع بصلاحيات استشارية ورقابية تقتصر على المشاركة في عملية التشريع دون أن يمتلك سلطة سن القوانين بشكل كامل. تأسس المجلس بموجب الدستور الإماراتي الذي أقر في عام 1971، ويعتبر من أهم مؤسسات الدولة الاتحادية التي تمثل المواطنين في الدولة[2]. يتكون مجلس الوطني الاتحادي من 40 عضوًا يتم انتخاب نصفهم من قبل الهيئات الانتخابية، بينما يتم تعيين النصف الآخر من قبل حكام الإمارات[3].

أولا: آلية اختيار أعضاء المجلس

تتمثل آلية اختيار أعضاء مجلس الوطني الاتحادي في مزيج من التعيين والانتخاب، حيث ينتخب نصف الأعضاء من قبل الهيئات الانتخابية في كل إمارة، بينما يتم تعيين النصف الآخر من

---

[1] العتيبي، سعيد. (2019). الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي. الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب العربي، ص110.

[2] الإمارات العربية المتحدة. (1971). دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المادة (68)، بصيغته المعدلة. أبوظبي: حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (يتم تأسيس مجلس الوطني الاتحادي وفقًا لما يقرره الدستور الإماراتي، وتُحدد صلاحياته استشارياً في العديد من القضايا الحكومية.)

[3] الإمارات العربية المتحدة. (1971). دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المادة (69)، بصيغته المعدلة. أبوظبي: حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (يتكون مجلس الوطني الاتحادي من 40 عضوًا، نصفهم يتم انتخابهم من قبل الهيئات الانتخابية، والنصف الآخر يُعين من قبل حكام الإمارات.)

قبل حكام الإمارات[1]. في عام 2006، شهد النظام الانتخابي في الإمارات تعديلًا مهمًا، حيث تم السماح بمشاركة المواطنين في انتخاب أعضاء المجلس لأول مرة، رغم أن نسبة المشاركة لا تزال محدودة، حيث يستند في الانتخاب إلى الهيئات الانتخابية التي يتم تشكيلها من قبل الحكومات المحلية. وقد أدى هذا التعديل إلى منح المواطنين دورًا أكبر في اختيار ممثليهم في المجلس، لكن الدور التنفيذي ما زال يحتفظ به حكام الإمارات في تعيين النصف الآخر من الأعضاء[2]

ثانيا: صلاحيات مجلس الوطني الاتحادي

يتمتع مجلس الوطني الاتحادي بصلاحيات استشارية ورقابية تجاه الحكومة. يتولى المجلس مراجعة مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة، ولكن لا يملك سلطة سن القوانين بشكل مستقل. كما يناقش المجلس التقارير الحكومية ويقدم ملاحظات حول السياسات العامة[3]. ورغم أن المجلس لا يمتلك صلاحيات تشريعية كاملة، إلا أن له دورًا مهمًا في التأثير على سياسات الحكومة من خلال الملاحظات والتوصيات التي يقدمها.

يعكس مجلس الوطني الاتحادي من خلال نظامه الحالي مزيجًا بين التعيين والانتخاب لضمان تمثيل مختلف الفئات في المجلس، بينما تظل السلطة التنفيذية في يد حكام الإمارات[4]

المطلب الثاني: مقارنة النظام القطري مع أنظمة التمثيل النيابي في دول الخليج

يشهد النظام السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي تنوعًا في الأنظمة البرلمانية، حيث تختلف كل دولة في طريقة تمثيل شعبها في الهيئات التشريعية. في هذا المطلب، سيتم مقارنة النظام القطري بنظيره في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، مع التركيز على هيئات الشورى والمجالس التشريعية في هذه الدول. يهدف هذا التحليل إلى فهم الفروقات الجوهرية بين النظم

---

[1] الإمارات العربية المتحدة. (2006). قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006 بشأن انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي وتعيين النصف الآخر. أبوظبي: حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (تم تعديل النظام الانتخابي ليتيح للمواطنين المشاركة في انتخاب نصف أعضاء المجلس.)

[2] الإمارات العربية المتحدة. (2006). قرار رئيس الدولة رقم (3) لسنة 2006 بشأن إجراءات اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي. أبوظبي: حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (تم السماح للمواطنين بالمشاركة في الانتخابات لأول مرة، مع تشكيل الهيئات الانتخابية في كل إمارة.)

[3] الإمارات العربية المتحدة. (1971). دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المواد (89–92)، بشأن اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي في مناقشة مشروعات القوانين وإبداء الرأي والتوصيات. أبوظبي: حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (يتمتع المجلس بصلاحية مراجعة مشروعات القوانين وتقديم التوصيات بشأنها، ولكن لا يمتلك سلطة سن القوانين).

[4] العتيبي، سعيد. (2020). النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة. الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب العربي، ص121.

البرلمانية في هذه الدول من حيث التشكيل، الآليات، الصلاحيات، والتفاعل مع السلطة التنفيذية. سيكشف التحليل أيضًا عن أوجه القوة والضعف في النظام القطري مقارنة بتلك الأنظمة، ويسلط الضوء على تأثير هذه النظم على عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي.

الفرع الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين النظام القطري ونظام الشورى السعودي

يتميز مجلس الشورى القطري عن مجلس الشورى السعودي بوجود دور مزدوج بين تعيين الأعضاء من قبل أمير الدولة وانتخابهم من قبل المواطنين في قطر. أما في السعودية، فإن أعضاء مجلس الشورى يتم تعيينهم بشكل كامل من قبل الملك، مما يمنح السلطة التنفيذية سيطرة كبيرة على تشكيل المجلس.

وفيما يتعلق بالصلاحيات، فكل من المجلسين يتمتع بسلطات استشارية فيما يخص التشريعات، ولكن تختلف آليات ممارسة هذه الصلاحيات. في السعودية، يتم مناقشة مشروعات القوانين وتقديم التوصيات حولها، لكن القرار النهائي يكون بيد الملك. في المقابل، مجلس الشورى القطري يتمتع بصلاحيات أوسع في بعض الأحيان نتيجة التعديلات الدستورية الأخيرة التي سمحت للمواطنين القطريين بالمشاركة في انتخابات نصف أعضاء المجلس، مما يعزز التمثيل الشعبي بشكل أكبر في قطر مقارنة بالسعودية[1].

كما أن مجلس الشورى السعودي يقتصر دوره على تقديم مشورته وملاحظاته حول مشاريع القوانين، بينما مجلس الشورى القطري يشارك في مراجعة السياسات الحكومية والتشريعات بشكل أعمق، إذ يتيح له النظام القطري أخذ ملاحظات المجلس بعين الاعتبار أثناء صياغة القوانين والتشريعات الجديدة، الأمر الذي يمنح المجلس القطري مرونة أكبر في تفعيل دوره الرقابي والتشريعي.

الفرع الثاني: مقارنة النظام القطري ونظام الوطني الاتحادي الإماراتي

من ناحية أخرى، نجد أن النظام القطري يختلف عن النظام الإماراتي في أن مجلس الوطني الاتحادي الإماراتي يعكس مزيجًا من التعيين والانتخاب، حيث يتم تعيين نصف الأعضاء من قبل حكام الإمارات، بينما يتم انتخاب النصف الآخر من خلال الهيئات الانتخابية، التي تم تشكيلها في إطار الإصلاحات السياسية الأخيرة في الإمارات. في المقابل، يتيح النظام القطري للمواطنين القطريين انتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى، مما يعزز بشكل أكبر المشاركة الشعبية في عملية التشريع.

أما من حيث الصلاحيات، فإن مجلس الوطني الاتحادي الإماراتي يتمتع أيضًا بصلاحيات استشارية ومراجعية مشابهة لتلك التي يتمتع بها مجلس الشورى القطري، لكن مع فارق أن مجلس

[1] النعيمي، عبد الله. (2020). النظام البرلماني في دول الخليج: مقارنة بين الأنظمة. القاهرة: دار الفكر العربي، ص98.

الوطني الاتحادي يعكس بشكل أكبر التمثيل الفيدرالي للدولة، حيث يعكس تنوع الإمارات المختلفة في تشكيل أعضائه. وبذلك، يتميز النظام الإماراتي عن القطري بوجود تمثيل أكبر للهيئات الانتخابية المستقلة، مما يعكس الخصوصية السياسية للإمارات التي تتيح لعدد من الفئات السياسية والشعبية المشاركة في عملية صنع القرار، في حين أن النظام القطري يتسم بالتركيز الأكبر على التعيين الملكي من جهة السلطة التنفيذية[1].

الخاتمة:

تعد هذه الدراسة حول نظام التمثيل النيابي في مجلس الشورى القطري مقارنة مع الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي من الدراسات الهامة التي تسلط الضوء على كيفية تطور النظم السياسية في المنطقة، وكيفية تأثير ذلك على المشاركة الشعبية في العملية التشريعية. لقد عكست التحولات السياسية التي شهدتها دولة قطر في الآونة الأخيرة رغبة حقيقية في تعزيز التمثيل النيابي من خلال السماح للمواطنين القطريين بالانتخاب المباشر لنصف أعضاء مجلس الشورى، وهي خطوة هامة في تطور النظام الديمقراطي القطري.

من خلال الدراسة، تبين أن النظام القطري قد أبدع في إيجاد توازن بين التعيين والانتخاب في تشكيل مجلس الشورى، مما يعكس رغبة الدولة في إشراك الشعب في العملية السياسية بشكل تدريجي، بينما تحافظ على الدور القيادي لأمير الدولة في ضمان استقرار النظام السياسي. التعديلات الدستورية التي أدخلت في عام 2021، سمحت بتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في انتخاب أعضاء مجلس الشورى، وهو ما يعكس التزام قطر بتطوير مؤسساتها السياسية بما يتماشى مع التطورات العالمية.

في المقارنة مع الأنظمة البرلمانية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة قد اعتمدتا على التعيين بشكل أساسي في تشكيل مجالس الشورى الوطنية، مع وجود بعض الآليات المحدودة للمشاركة الشعبية من خلال الانتخابات الجزئية أو الهيئات الانتخابية. في السعودية، يظل دور مجلس الشورى استشاريًا، حيث يتم تعيين أعضائه بالكامل من قبل الملك، ولا يملك المجلس صلاحيات تشريعية كاملة. أما في الإمارات مزيج من التعيين والانتخاب، فإن النظام المختلط بين التعيين والانتخاب يتيح للمواطنين القطريين فرصة للمشاركة في اختيار نصف أعضاء المجلس، ولكن يبقى التعيين جزءًا أساسيًا من عملية تشكيل المجلس.

[1] الزعابي، سالم. (2021). السياسة التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي. الإمارات العربية المتحدة: دار الدراسات السياسية، ص112.

لقد كشفت المقارنة بين النظام القطري والأنظمة الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي أن هناك توجهًا مشتركًا نحو التحول التدريجي في الأنظمة البرلمانية لدول المنطقة، مع بعض الفروق الجوهرية في التوزيع بين التعيين والانتخاب .ورغم أن النظام القطري يوفر تمثيلًا شعبيًا أكبر مقارنة ببعض جيرانه في الخليج، إلا أنه لا يزال في مرحلة تطوير، حيث إن التحديات المتعلقة بمشاركة المواطنين في الانتخابات والتمثيل العادل تبقى بحاجة إلى مزيد من الإصلاحات.

فيما يتعلق بمشاركة المواطنين في الانتخابات، يمكن القول إن قطر قد شهدت تحولًا إيجابيًا من خلال السماح بالانتخابات الجزئية، ولكن من المتوقع أن تزداد هذه المشاركة بشكل أكبر مع مرور الوقت مع توسيع القوائم الانتخابية وتحسين الإجراءات لضمان الشفافية والنزاهة .قد تكون المرحلة القادمة أكثر تحديًا لدولة قطر، حيث يظل التركيز منصبًا على تعزيز المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى تطوير مؤسسات الدولة التشريعية لتصبح أكثر استقلالية وفاعلية في مراقبة سياسات الحكومة.

أخيرًا، من المتوقع أن تؤدي هذه الإصلاحات السياسية والتشريعية في قطر إلى تحقيق التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في البلاد، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة ويعكس تطورًا مستمرًا في النظام السياسي القطري. إن المستقبل السياسي في دولة قطر يرتكز على قدرتها على الاستمرار في تحديث وتطوير نظامها البرلماني، مع تعزيز التفاعل بين الحكومة والشعب من خلال تمثيل نيابي حقيقي وفعال.

النتائج:

1. التعديلات الدستورية لعام 2021 شكلت تحولًا مهمًا في النظام السياسي القطري، حيث سمحت للمواطنين القطريين لأول مرة بالمشاركة في انتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى، وهو ما يعزز من التمثيل الشعبي في العملية السياسية.
2. النظام القطري جمع بين التعيين والانتخاب في تشكيل مجلس الشورى، مما يتيح فرصة للمواطنين للمشاركة في اختيار ممثليهم مع الحفاظ على دور أمير الدولة في تعيين النصف الآخر من الأعضاء.
3. بالرغم من الإصلاحات الأخيرة، تبقى نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات محدودة، حيث أن الانتخابات تشمل نصف الأعضاء فقط، مما يعني أن التحديات في توسيع نطاق المشاركة قد تستمر في المستقبل.
4. في مقارنة مع السعودية والإمارات، يتمتع مجلس الشورى القطري بدرجة أعلى من التمثيل الشعبي مقارنةً بتلك الدول، التي تعتمد على التعيين بشكل أكبر.

5. رغم المشاركة الشعبية المحدودة، لا يزال مجلس الشورى القطري يعد وسيلة مهمة في مراقبة الأداء الحكومي وتقديم المشورة حول السياسات العامة، إلا أنه يفتقر إلى صلاحيات تشريعية قوية.
6. الإصلاحات التشريعية تعكس رغبة قطر في تعزيز المشاركة الشعبية بشكل تدريجي، حيث يسمح نصف أعضاء مجلس الشورى الآن بالانتخاب المباشر من المواطنين القطريين، مما يشير إلى التوجه نحو توسيع الديمقراطية.
7. التحدي الأساسي الذي يواجه النظام القطري هو زيادة فعالية التمثيل النيابي من خلال توسيع نطاق الانتخابات وتطوير آليات المشاركة الشعبية لضمان تمثيل عادل لكافة شرائح المجتمع.

التوصيات:

1. توسيع قائمة الهيئات الانتخابية لتشمل مزيدًا من الفئات المجتمعية في قطر، وبالتالي زيادة نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات، ما يعزز من فعالية التمثيل النيابي.
2. مع تقدم الإصلاحات، يمكن النظر في زيادة نسبة الأعضاء المنتخبين في مجلس الشورى القطري بشكل تدريجي، ما يعزز من تمثيل الشعب القطري في العملية السياسية بشكل أوسع.
3. منح مجلس الشورى القطري صلاحيات تشريعية أوسع في عملية سن القوانين، بما يمكنه من لعب دور أكثر فاعلية في الرقابة على السياسات الحكومية.
4. تحسين آليات الانتخابات لضمان نزاهة العملية الانتخابية، بما في ذلك تعزيز الشفافية في تصويت الهيئات الانتخابية، وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة في الانتخابات.
5. تشجيع الحوار المجتمعي بين مختلف فئات الشعب القطري لتعزيز التفاعل السياسي وفتح قنوات اتصال بين الحكومة والمواطنين في المجالات التشريعية والسياسية.
6. دعم الإعلام القطري في تعزيز الوعي بالعملية الانتخابية ودور مجلس الشورى، عبر حملات توعية تهدف إلى تحفيز المواطنين على المشاركة الفاعلة في الانتخابات.

قائمة المراجع والمصادر:

أولًا: الكتب

- الزعابي، سالم. (2020). الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة. مجلة الدراسات السياسية.
- الزعابي، سالم. (2021). السياسة التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي. الإمارات العربية المتحدة: دار الدراسات السياسية.
- العتيبي، سعيد. (2019). الأنظمة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي. الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب العربي.

- العتيبي، سعيد. (2020). النظام السياسي في دولة قطر: دراسة في الأطر الدستورية والسياسية. السعودية: دار العلوم للنشر.
- العتيبي، سعيد. (2021). الانتخابات في قطر: النظام والمعايير. الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب العربي.
- العلي، محمد. (2020). النظام الدستوري في دولة قطر: دراسة في الأطر القانونية والسياسية. السعودية: دار العلوم للنشر.
- النعيمي، عبد الله. (2020). النظام البرلماني في دول الخليج: مقارنة بين الأنظمة. القاهرة: دار الفكر العربي.

ثانيًا: القوانين والتقارير

- الدستور الإماراتي. (1971)، مع تعديلاته اللاحقة.
- الدستور الدائم لدولة قطر. (2004)، مع تعديلاته الدستورية اللاحقة.
- الدستور الدائم لدولة قطر. (2004، مع تعديلاته الدستورية اللاحقة).
- قانون التعديل الدستوري القطري لعام 2021.
- قانون انتخابات مجلس الشورى القطري رقم (6) لسنة 2021.
- قانون تنظيم مجلس الشورى السعودي. (1992). يحتاج إلى التحقق من العنوان الرسمي؛ إذ قد يكون المقصود نظام مجلس الشورى.
- قانون رقم (6) لسنة 2021 بإصدار قانون نظام انتخاب مجلس الشورى القطري. ملغى بموجب القانون رقم (14) لسنة 2025.
- قانون مجلس الشورى القطري. (2004). يحتاج إلى التحقق من الاسم الرسمي ورقم القانون.
- قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006 بشأن تنظيم انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، وقرار رئيس دولة الإمارات رقم (3) لسنة 2006 بشأن إجراءات اختيار ممثلي الإمارات في المجلس.
- المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي. (2006). قانون تنظيم الانتخابات في دولة الإمارات العربية المتحدة. يحتاج إلى التحقق من الاسم الرسمي للوثيقة.
- النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية. (1992). صادر بالأمر الملكي رقم (أ/90).
- النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية. (1992). صادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) بتاريخ 1412/8/27هـ.
- نظام مجلس الشورى السعودي. (1992). صادر بالأمر الملكي رقم (أ/91) بتاريخ 1412/8/27هـ.

- نظام مجلس الشورى السعودي. (1992). صادر بالأمر الملكي رقم (أ/91).
- الهيئة العليا للانتخابات في دولة قطر. (2021). إجراءات وآليات الانتخابات النيابية. يحتاج إلى التحقق من اسم الجهة والعنوان الرسمي للمصدر.

التقارير:

- تقرير الحكومة الإماراتية حول الإصلاحات السياسية. (2006).
- تقرير الحكومة السعودية حول الإصلاحات السياسية. (2020).
- تقرير الحكومة القطرية حول الإصلاحات السياسية. (2021). وزارة الدولة للشؤون القانونية.
- تقرير الحكومة القطرية حول الانتخابات. (2021).
- تقرير مجلس الشورى السعودي. (2021).
- وزارة الخارجية الأمريكية. (2022). تقرير حقوق الإنسان لعام 2021: قطر، ويتضمن معلومات عن انتخابات مجلس الشورى القطري لعام 2021.